

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### مسايرة المحقق البروجردي بـ تقرير المحقق الخميني

لقد عثينا على تقرير أضبطاً لدرس المحقق البروجردي حيث قد قرر المحقق الخميني بصياغ أدقًّا قائلاً:[1]

«المقدمة» الثالثة (و هي المقدمة الأولى الماضية لدى نهاية الأصول): فيما هو الباعث نحو العمل: إن الأمر (بما هو) لا يكون محركاً و باعثاً نحو العمل مطلقاً، بل هو موضوع لتحقق الإطاعة (صغرواياً) وإنما المحرك و الباعث نحو العمل، مبادئ أخرى موجودة في نفس المكلف، على تفاوت مراتب العباد و مقاماتهم؛ فإن المبدأ المحرك:

1. قد يكون حبُّ المولى.

2. وقد يكون إدراك عظمته و صيرورة العبد مقهوراً تحت نور سطوطه و جلاله، و هذان المبدئان من أعلى مراتب العبودية، و تكون العبادة المتحققة بهما من أعلى مدارج العبادة.

3. وبعد هاتين المرتبتين مرتبة رؤية العبد نعماء المولى، و مشاهدة استغراقه في بحار جوده و نواله؛ من أول نشأة وجوده، إلى آخر مراتبه، من النعم الظاهرة و الباطنة و الحسيّة و المعنوية، و هذا الشعور و الإدراك (بأنه غارق في نعم الله) مبدأ محرك له نحو طاعة أوامره و نواهيه؛ أداءً لبعض حقوقه تبارك و تعالى، و شكرًا لبعض آياته و نعمائه.

4. وبعد هذه المرتبة مرتبة الخوف من ناره و أليم عذابه.

5. و مرتبة الطمع في جنته و نعيمه، و هاتان المرتبتان من أدنى مراتب العبودية و أحسها.

إذا وجدت في نفس العبد إحدى تلك المبادئ الخمسة (أي العظمة و الحبّ و شكر النعماء و خوفاً من النار و طمعاً للجنة) تشير محركه له نحو طاعته، فالاوامر و النواهي موضوعات لتحقيق الطاعة، لا محركات نحوها، وإنما المحرك ما عرفت (فالعبادة تمثل بهذه الكيفية فحسب و لهذا لا يتيّسر الامتثال للكافر إذ يفتقد كافة العناصر الخمسة).»

ثم استكمل المحقق الخميني بقية مقدمات أستاذه بتحريره الخاص - عكساً لترتيب نهاية الأصول - قائلاً:

«المقدمة» الأولى (و هي المقدمة الثالثة لدى نهاية الأصول): أنباءُ أخذ القصد: إنْ قصد الأمر و الامتثال و المحبوبية و أمثالها:

1. قد يؤخذ في المأمور به على نحو الجزئية مثل سائر الأجزاء.

2. وقد يؤخذ على نحو القيدية؛ بنحو يكون التقيد بالمعنى الحرفي داخلاً، و القيد خارجاً.

3. وقد يؤخذ لا بنحو الجزئية ولا القيدية، بل يكون المأمور به عنواناً لا ينطبق على الأجزاء إلا في حال إتيانها مع هذا القيد (فهذا القيد معتبر لدى الامثال و يتحقق عنوان الصالنية والعبادية في الخارج و ذلك نظير «هدوء الأجواء» حيث لا يُعد قياداً ولا جزءاً للصلة ولكن دخيل في خشوعها).

مثلاً يمكن أن يكون للصلة عنوانٌ حقيقيٌّ، لا يتحقق في الخارج إلا بعد كون الأجزاء والشروط المعهودة، متقيدةً بقصد الأمر أو المحبوبية، لكن لما كان هذا أمراً لا يعلم إلا من قبل الله، فلابد وأن يكشف عنه الشارع (بإصدار الأمر).

و بالجملة: على هذا الفرض، لا تكون الصلة عبارة عن الأجزاء والشروط المعهودة مطلقاً، بل هي عنوانٌ لا ينطبق عليها إلا في حال مقارنتها مع قصد التقارب أو المحبوبية.»[2]

ثم استعرض المقدمة الثانية بسياقته الخاصة أيضاً - متفاوتاً عن نهاية الأصول - فائلاً:

«الثانية: الميزان في مقاربة المقدمات: إن المقدمات مطلقاً - داخلية أو خارجية، تحليلية عقلية أو غيرها - لا تكون واجبة بوجوب آخر غير وجوب ذي المقدمة، حتى يكون لها امثال و معصية، بل لو فرض ترشح الوجوب عليها من ذيها، لا يكون وجوبها المقدمي بما هو، مقرراً للمولى و محصلاً لغرضه (بل ببركة ذيها) و ليس لهذا الوجوب (الترشحي) امثال و لا عصيان، بل مقاربة المقدمات و امثاله بنفس مقاربة ذي المقدمة و امثاله، فالمقدمات إنما تكون مقاربة؛ لكونها وسيلة لإتيان ذي المقدمة، و مقاربة ذي المقدمة بواسطة كونه امثالاً لأمر المولى، و محصلاً لغرضه (بخلاف المشهور حيث يرى وجوب المقدمة غيرياً ترشحياً من ذي المقدمة لا ترشح المقاربة و لهذا لا تقتبس المقدمة المقاربة من ذيها إذ يعتقدون بأنَّ الأمر لا يدعوا إلا إلى متعلقه و لهذا لا تصير المقدمة مقربة و مأموراً بها، وإنما المترشح هو الوجوب فحسب) و هذا المعنى موجود في المقدمات، تعلق بها أمر أم لا، و لو لم يأت المكلف بالمقدمات وسيلة إلى حصول ذيها، لا تكون مقاربة، تعلق بها الأمر أم لا.

فالميزان في مقاربتها (المقدمات) كونها وسيلة إلى حصول ذيها، الذي يكون إتيانه طاعة لأمر المولى، و عملاً بوظيفة العبودية، و يكون تعلق الأمر كالحجر بجنب الإنسان.

و بالجملة: لا يكون للأوامر المتعلقة بالمقدمات نفسية، بل هي فانية في الأمر النفسي المتعلق بذى المقدمة.»[3]

فبال التالي لو قارنا ما بين تقرير لمحات الأصول - للمحقق الخميني - و بين تقرير نهاية الأصول - للسيد المنتظرى - لشاهدت مائزاً واسعاً بين الصياغتين - بكل وضوح - حيث ربما يشاهد غموض في الثاني، لأنَّه قد بين المقدمة الثالثة - و هي الأولى لدى اللمحات - فائلاً:

«المقدمة الثالثة: أن دخالة شيء في المأمور به على أنحاء:

1. فتارة من جهة أنه أخذ فيه بنحو الجزئية (للمركب).

2. وأخرى من جهة أخذه بنحو القيدية، بحيث يكون التقيد داخلاً و القيد خارجاً.

3. وثالثة من جهة دخالته في انطباق عنوان المأمور به (الصلة) على معونه، بأن يكون المأمور به عنواناً بسيطاً ينطبق على

مجموع أمور متشتتة و يكون هذا الشيء دخيلا في انطباق هذا العنوان البسيط على هذه الأمور، بحيث لواه لم ينطبق عليها. وبعبارة أخرى يكون هذا الشيء من مقدماته الوجودية.»<sup>[4]</sup>

### التمايز الأساسي ما بين التعبدِي و التَّوَصِّلِي

لو حَصَرْنَا معنى «التعبدِي» على معنى متفرد - الإتيان بالقصد. كما زعمه صاحب الكفاية وأتباعه، لَمَّا أَدَّيْنَا حَقَّهَا إِذْ قَدْ حَقَّتْ مقالة المحقق البروجردي حينما سُجِّلَ العبودية من خلال إحدى العناصر الخمسة السالفة أيضًا<sup>[5]</sup> ثم وضع «قصد الامتثال» محققاً خارجياً للعمل و صغيراً لتحقيق الأمر المولوي - لا دخيلاً في المأمور به. فمن هذا المنطلق، سيتفاوت التعبدِي عن التَّوَصِّلِي بِأَنَّ:

1. الشَّارع في التَّوَصِّلِي يَهُمُّه «تَكُونُ النَّتْيَاجَةُ» بِأَيَّة طريقة، فَالْعَمَلُ التَّوَصِّلِي غَنِيٌّ عَنِ الْعَنَاصِرِ الاعْتَقَادِيَّةِ الْخَمْسَةِ الْآنَفَةِ، بِحِيثُ لَوْ غَسَلَ الْكَافِرِ ثِيَابَهُ - مِنْ دُونِ مِباشَرَةِ يَدِهِ - عَنِ النَّجَسِ لَتَطَهَّرَتْ تَامَّاً، بَيْنَمَا كِيَانُ التَّعْبُدِيَّةِ وَأَعْدَمَتْهَا مِنْوَطَةُ بِتْلُكِ الْخَمْسَةِ جَزْمًا.
2. الشَّارع قد أَنْاطَ «أَثُوبَةَ» التَّعْبُدِيَّاتِ عَلَى تَلْكَ الْمُلْكَاتِ الْقَلْبِيَّةِ الْخَمْسَ، بَيْنَمَا التَّوَصِّلِيَّاتِ لَا تُنْاطُ عَلَيْهَا بِلَ سُيُّبُ الشَّارعِ الْعَبْدِيِّ الْمُنْقَادِ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَنْوِي الْقُرْبَةَ، إِذْ الْعَقْلُ قدْ أَدْرَكَ قَطْعِيًّا أَنَّ «لِكُلِّ طَاعَةِ أَجْرٍ وَجَزَاءٌ مُقَابِلٌ» - أَجْلُ لَوْ نَوَى الْقُرْبَةِ لَعَاظَمَتْ أَثُوبَةُ الْعَمَلِ التَّوَصِّلِيِّ إِضَافَةً عَلَى الْأَنْقِيَادِ وَالطَّاعَةِ حَتَّى وَبِلَا شِجَارٍ. بَيْنَمَا الْمُحَقَّقُ الْخَوَيِّيُّ قدْ أَعْدَمَ الْإِثَابَةَ عَنِ التَّوَصِّلِيَّاتِ نَهَائِيًّا وَخَصَّهَا بِالْعَبْدِيَّاتِ أَوِ التَّوَصِّلِيَّاتِ الْمُمْتَزِّجَةِ بِالْقُرْبَةِ فَحَسْبُ، وَلَكُنَّا قدْ رَفَضْنَا فِي مَحْلِهِ وَقَدْ لَوَّحْنَا إِلَى ثَوَابِ التَّوَصِّلِيِّ لِلْتَّقْرِبِ، وَلِهَذَا:
- لَوْ طَالَبَ الْمُولَى «الْمَاءَ» فَاسْتَحْضَرَهُ الْعَبْدُ لَعْدَ مُنْقَادَيْهِ مُثَابًا بِتَأْثِيرِ مَطِيعَةِ مُثَابًا بِتَأْثِيرِ حَتَّى لَوْ كَانَ مِنْزَعِيًّا عَنِ مَوْلَاهُ وَلَمْ يَنْوِي التَّقْرِبِ، . كَذَا لَوْ دَفَنَ الْمَيِّتَ.
- فَضْلِيَّةُ التَّعْبُدِيَّاتِ تَتَمَّتَّعُ بِالرُّتُبَ وَالدَّرَجَاتِ فَلَا يُثَابُ النَّاسُ بِنَسْقٍ وَاحِدٍ، بَيْنَمَا درجات ثواب التَّوَصِّلِيِّ ثَابِثٌ مُحَدَّدٌ بِلَا نَقِيَّةٍ وَزِيَادَةٍ.

[1] بروجردي حسين. لمحات الأصول (چاپ قدیم). ص 75 مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره).

[2] بروجردي حسين. لمحات الأصول (چاپ قدیم). ص 75- 76 مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی.

[3] بروجردي حسين. لمحات الأصول (چاپ قدیم). ص 75 مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره).

[4] اليَنْبُوُعُ الْمَاضِي.

[5] أي نية التعظيم أو الحب أو شكر النعماء أو خوفاً من النار أو طمعاً للجنة.